بين شيخ الإسلام وشيخ الأزهر

كان منصب شيخ الإسلام أقدم في الظهور من منصب شيخ الأزهر الذي نشأ بعد أكثر من سبعة قرون من قيام الأزهر، ويعد الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي، المتوفَّى سنة ١١٠١ هـ = ١٦٩٠م أول من تولى مشيخة الأزهر. ويصف الجبرتي هذا المنصب بأنه أعظم مناصب العلماء.

وجدير بالذكر أن هذا المنصب ظهر ومصر تابعة للدولة العثمانية التي لم تتدخل في عملية اختيار شيخ الأزهر، ولم تفرض عالما عثمانيا لتولي هذا المنصب، على الرغم من قدرتها على ذلك.

وكان تعيين شيخ الأزهر يتم باتفاق شيوخ الجامع وعلمائه فيما بينهم، فإذا أجمعوا أمرهم على اختيار أحد العلماء أخطروا ديوان أفندي سكرتير عام ديوان القاهرة، ليقوم بإبلاغ الباشا العثماني (الوالي) باسم الشيخ الجديد، كما يخطرون شيخ البلد وهو كبير الأمراء المماليك والرجل الثاني بعد الباشا العثماني.

ويقام حفل كبير بهذه المناسبة، ويتولى الوالي أو شيخ البلد إلباس شيخ الأزهر الرداء الرسمي الذي يسمى "فرو سمور" وكان يُخلَع على الذين يتولون المناصب الكبرى في مصر، وكان هذا الإجراء من قبل السلطات الحاكمة إقرارا منها بتعيين ما اختاره العلماء شيخا للجامع الأزهر.

وباختيار شيخ الأزهر يصبح هو الرئيس الأعلى للجامع، وله الإشراف المباشر على العلماء والطلبة، وله مخصصاته النقدية والعينية، كما يصبح بحكم منصبه عضوا في الديوان الكبير بالقاهرة، الذي كان يعقد برئاسة الباشا العثماني أو نائبه.

وترتب على الاختيار الحر لمنصب شيخ الأزهر أن تبوأه علماء من مختلف المذاهب الفقهية من الشافعية والمالكية والحنفية. ومن بين شيوخه من كان كفيف البصر، وهو الشيخ حسن القويسني، الذي تولى المشيخة بعد الشيخ حسن العطار في عهد محمد علي، وأحد شيوخ الأزهر وهو الشيخ محمد العباس المهدي كان جده لوالده نصرانيا أسلم على يد الشيخ الحفني الإمام الثامن من شيوخ الأزهر.

وجاء الاختيار الحر بثلاثة من أسرة واحدة: جد وابن وحفيد، تولوا مشيخة الأزهر في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ الأزهر، وهم الشيخ أحمد العروسي (١١٩٢-١٢٠٨ هـ = ١٧٧٨- ١٧٩٣م) وابنه الشيخ محمد أحمد العروسي (١٢٣٣-١٢٤٥هـ = ١٨١٨- ١٨٢٩م)، والشيخ مصطفى محمد أحمد العروسي، الذي تولى المشيخة سنة (١٢٨١ هـ = ١٨٦٥م).

وكان شيخ الأزهر إذا عُيِّن يظل في منصبه حتى وفاته، حتى إنه لما اضمحلت صحة الشيخ الباجوري لكبر سنه تقرر إقامة أربعة وكلاء عنه: اثنين من الشافعية، وواحد من الحنفية، وآخر من المالكية، برئاسة

الشيخ مصطفى العروسي لمباشرة شئون الأزهر، حتى توفي الشيخ الباجوري سنة ١٢٧٧هـ = ١٨٦٠ م.

السلطة تتدخل حال الخلاف :

واختيار العلماء لشيخ الأزهر كان يتم في غالب الأحيان في هدوء ودون صخب أو ضجيج، إلا في حالات قليلة احتدمت فيها المنافسة بين المرشحين، واستحال الاتفاق على شيخ معين، وفي هذه الحالات كان يتدخل الأمراء المماليك إلى جانب المرشح الذي يبدو لهم أن معظم المشايخ يؤيدونه، وكان هذا التدخل يحسم الموقف نهائيا إذا جاء في الوقت المناسب وقبل أن يتدهور الموقف بين المتنافسين وأنصارهم، ويتحول إلى معركة حامية مثلما حدث بين الشيخ عبد الباقي القليني والشيخ أحمد نفراوي حين تنافسا على منصب مشيخة الأزهر عقب وفاة الشيخ محمد النشرتي شيخ الجامع الأزهر في (ذي الحجة ١١٢٠ هـ = مارس ١٧٠٩ م).

ومع تولي أسرة محمد علي الحكم في مصر، بدأ التدخل واضحا في عملية اختيار شيخ الأزهر، وأول مظاهر ذلك كان بعد وفاة الشيخ عبد الله الشرقاوي في (شوال ١٢٢٧ هـ= أكتوبر ١٨١٢ م)، فحين اختار المشايخ محمد المهدي للمشيخة وهنأوه بذلك وانتظروا صدور القرار من محمد علي كما هو متبع في ذلك، فوجئوا بأن الوالي لم يأخذ برأيهم وعين الشيخ محمد الشنواني شيخا للأزهر.

وظل منصب شيخ الأزهر محاطا بالهيبة والوقار، ولا يستطيع أحد من الولاة عزل صاحبه، حتى أقدم الخديوي إسماعيل على عزل الإمام

مصطفى العروسي الشيخ العشرين فى سلسلة مشا يخ الأزهر في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامع الأزهر، وقد شجعه ذلك على تكرار مثل هذا العمل والاجتراء، الأمر الذي عرَّض المنصب الكبير للاهتزاز، حتى تولاه خمسة في عهده، بحيث لم يبق فيه أحدهم أكثر من ثلاث سنوات.

ظهور جماعة كبار العلماء :

ومع الجهود المبذولة لتطوير جامع الأزهر وإصلاحه، ظهرت جماعة كبار العلماء سنة (١٢٣٩هـ = ١٩١١ م) في عهد المشيخة الثانية للشيخ سليم البشري (حيث تولى المشيخة في ١٣١٧هـ لكنه استقال من منصبه ١٣٢٠هـ ثم عاد إليه مرة أخرى ١٣٢٧هـ واستمر به حتى وفاته) وكانت الجماعة تتكون من ثلاثين عالما من صفوة علماء الأزهر، واشترط في دخولهم هذه الهيئة ألا تقل سنهم عن ٤٥ سنة، وأن يكون مضى عليه وهو مدرس بالجامع الأزهر عشر سنوات على الأقل، من بينها أربع سنوات في القسم العالي، وأن يكون معروفا بالورع والتقوى.

وكانت هذه الجماعة هي أكبر هيئة علمية شرعية في العالم الإسلامي، ولا ينال عضويتها إلا الجهابذة من علماء الأزهر، وطريق العضوية رسالة علمية دقيقة ينال بها شرف الانتساب إلى هذه الهيئة، وتغير اسم الهيئة في عهد الشيخ المراغي إلى " هيئة كبار العلماء " .

ونص قانون الأزهر أن يكون اختيار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء، وكان ذلك يضمن ما يجب أن يكون عليه شيخ الأزهر من العلم والمعرفة والسمعة وحسن الخلق.

غير أن هذا لم يمنع من تدخل الأهواء السياسية في تخطي هذه الهيئة العلمية في اختيار شيخ الأزهر، والتحايل على شروط الترشيح، مثلما فعلت في اختيار الشيخ مصطفى عبد الرازق، وهو على علمه وسمعته الطيبة وأخلاقه الدمثة لم يكن من بين هيئة كبار العلماء، وكان ترشيحه للمنصب يعني صدام الحكومة المصرية مع الهيئة، وهو ما حدث بالفعل، فتقدم ثلاثة من كبار أعضائها باستقالاتهم احتجاجا على ما أقدمت عليه الحكومة، ولم يكن رفضهم اعتراضا على شخص مصطفى عبد الرازق أو تقليلا من شأنه، ولكنه كان احتراما للقانون ودفعا لطغيان السلطة التي تريد أن تعبث بهيبة علماء الأزهر ومكانتهم.

تطوير الأزهر يلغي الهيئة :

وبصدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م الخاص بتطوير الأزهر، ألغيت هيئة كبار العلماء وحل محلها ما عرف باسم مجمع البحوث الإسلامية، ويتكون من خمسين عضوا على الأكثر، من بينهم ما لا يزيد عن عشرين من غير المصريين من كبار علماء العالم الإسلامي، ولا تسقط العضوية إلا بالوفاة أو الاستقالة أو العجز الصحي، والمجمع هو الذي يقرر إسقاط العضوية، وهو الذي يملأ المكان الشاغر بانتخاب أحد المرشحين، بالاقتراع السري وبأغلبية الأصوات.

وجعل هذا القانون شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية وفي كل ما يتعلق بالقرآن وعلوم الإسلام،

ويعيَّن بقرار من رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية.

غير أن هذا القانون ضيق سلطات شيخ الأزهر، وغلَّ يده عن التصرف، بأن جعل للأزهر وزيرا لشئونه يجمع في يديه كل السلطات، وهو ما عجل بحدوث أزمة قوية بين شيخ الأزهر وبين الوزير الذي يكاد يسلب المنصب الكبير كل صلاحية، وظلت الأزمة قائمة منذ عهد الشيخ محمود شلتوت حتى تولى الشيخ عبد الحليم محمود مشيخة الأزهر فكان له موقف آخر، وقدم استقالته حرصا على مقام الإمام الأكبر، ولم يعد إلى منصبه حتى تغير القانون القديم وصدر قانون جديد في سنة ١٩٧٥ يلغي منصب وزير الأزهر، ويعطي كل صلاحياته لشيخ الأزهر.

وكان الشيخ عبد الحليم محمود من طراز مختلف فلم تقيده اللوائح والقوانين، وإنما طغت شخصيته عليها، واستشعر حجم المسئولية الملقاة على عاتقه باعتباره إمام المسلمين الأكبر والمدافع عن قضاياهم، وكان له في كل موقف رأي، وفي كل مسألة بيان، فوقف أمام زحف الفكر الشيوعي في مصر، ونادى بأعلى صوته مطالبا برد أوقاف الأزهر إليه، وأفتى بإثم من اغتصبها، وطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وكوَّن لجنة بمجمع البحوث الإسلامية لتقنين الشريعة الإسلامية في صيغة مواد قانونية، وتوسع في التعليم الأزهري، وتدخل لوقف الحرب الدائرة بين المغرب والجزائر سنة ١٩٧٦م، وأرسل برقيات ورسائل إلى زعماء العالم العربي للتدخل في إيقاف نزيف الدم، وقد نجحت مساعيه في

إيقاف الحرب، وبلغ من تقدير الرئيس السادات له أن كتب لـــه ردا علـــى برقيته بقوله:

"تلقيت بالتقدير برقيتكم بشأن المساعي لحل الأزمة بـــين الجزائـــر والمغرب، وأود أن أؤكد لكم أن مصر تقوم بواجبها القومي من أجل مصالح العرب والمسلمين، وما زال السيد محمد حسني مبارك نائب الرئيس يقـــوم بمهمته المكلف بها، أرجو الله عز وجل أن يكلل جهوده بالنجاح والتوفيق، كما أدعوه تعالى أن يوفقنا دائما لنحقق للإسلام والمسلمين كل خير وعـــز وازدهار...".

وإذا كان الشيخ عبد الحليم محمود قد عُيّن من قبل الدولة في هـــذا المنصب، فإنه لم يكن أسير هذا الاختيار، وتحرك في ضوء ما خوَّلـــه لـــه القانون من حقوق، واستثمر ذلك في صالح المسلمين وقضاياهم، وليس كل من يُختار لمشيخة الأزهر على شاكلة هذا الشيخ الجليل، ولذا صـــار مـــن الضروري أن يُترك لكبار علماء الأزهر أن يختاروا شيخه بحريـــة كاملـــة، مثلما كان من قبل، لأن في هذا مصلحة للأزهر ومصلحة للمسلمين.